

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

جميل المحادين ، يوسف الطاهات ، ناجي الزعبي ، باسم المبيضين

المميز :

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٨ تقدم المميز بالطعن المائل للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بالدعوى رقم ٢٠١٢/١٥٣٥ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٦ .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١ - إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة .
- ٢ - إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف .
- ٣ - لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودوافعي .

الطلب : لهذه الأسباب التمس المميز فسخ قرار الحكم وإعادة المحاكمة ومساعدتي بالنظر
لي بعين العطف وقبول التمييز شكلاً وموضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٣/١/٧ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف
الدعوى كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من
قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر جاء موافقاً للقانون والواقع
ملتزماً تأييده من حيث النتيجة .

وبتاريخ ٢٠١٣/١/١٦ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٧٧/٢٠١٣/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأيد القرار المميز .

الـقـرـار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

التهمة :

جناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٢٩٦ من القانون ذاته .

الوقائع :

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة في أن المتهم أقدم بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٨ عل استدراج المجني عليه البالغ من العمر سـ ٧ سنوات أثناء أن كان مع والديه في حفلة عرس وأوهمه أن لديه بلاستيشن في المنزل بإمكانه أن يلعب عليه , ورافقه المجني عليه إلى منطقة شجرية وهناك قام بتشليح المجني عليه ملابسه السفلية وأجلسه بحضنه بعد أن أخرج قضيبه وكان منتصباً وبعدها ترك المجني عليه الذي عاد مسرعاً إلى منزله وأخبر ذويه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق وجدت المحكمة أن واقعة هذه الدعوى التي تستخلصها ويرتاح إليها وجدانها وضميرها تتلخص بأنه وبتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٨ وقت العصر أقدم المتهم

على استدراج المجني عليه البالغ من العمر ٧ سنوات (مواليد ٢٠٠٥/٤/٧) أثناء إن كان المجني عليه يقوم بتوزيع قسمات عن روح جده المتوفى حيث صادفه المتهم وقام بالإمساك به واصطحبه إلى منطقة شجرية وهناك قام المتهم بتشليح المجني عليه ملابسه السفلية وأجلسه بحضنه بعد أن شلح ملابسه السفلية وأخرج قضيبه الذي كان منتصباً ووضع على مؤخرة المجني عليه بين فخذه وبعدها ترك المجني عليه الذي عاد مسرعاً إلى منزله وأخبر والدته الشاهدة بما حصل معه التي أخبرت زوجها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة وجدت إن الأفعال المادية التي قارفها المتهم والمتمثلة بقيامه باقتياد المجني عليه البالغ من العمر سبع سنوات إلى منطقة شجرية وقيامه بتسليحه بنطلونه وكلسونه ومن ثم قيامه بتنزيل ملابسه السفلية إلى ركبه وإخراج قضيبه المنتصب ووضعها على مؤخرة المجني عليه فإن هذه الأفعال تشكل جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات باعتبار أن أفعال المتهم قد استطالت إلى عورة المجني عليه ، التي يحرص سائر الناس على صونها والذود عنها وخذشت الحياء العرضي لديه وأن المجني عليه لم يكمل الثانية عشرة من عمره.

لهذا وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات.

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات قررت المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

لم يلق حكم محكمة الجنايات الكبرى سالف الإشارة إليه قبلاً لدى المميز فطعن فيه بالتمييز المائل ولأسباب الواردة فيه .

وعن أسباب التمييز :

وعن السبب الثاني فإنه لا يشكل سبباً تمييزياً بالمعنى الواردة بالمادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي الالتفات عنه ورده .

وعن السبب الثالث نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٨ أفهمت المتهم (المميز ضده) منطوق المادة (٢٣٢) من قانون أصول

المحاكمات الجزائية ولم يقدم أية بينة مما يجعل هذا السبب غير وارد على القرار المطعون فيه ومستوجب الرد .

وعن السبب الأول تجد محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع أن وقائع الدعوى تتحصل في أنه وبتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٨ أقدم المميز على استدراج المجني عليه الطفل المولود بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٧ واقتياده إلى منطقة شجرية حيث قام بتشليح المجني عليه ملابسه السفلية وأجلسه في حضنه بعد أن شلح ملابسه السفلية وأخرج قضيبه المنتصب ووضعه على مؤخرة المجني عليه بين فخذيه ثم تمكن المجني عليه من الهرب وأخبر والدته بالواقعة التي بدورها أخبرت زوجها .

هذه الواقعة مستمدة من بيانات الدعوى وأدلتها وبالأخص منها :

- ١ - اعتراف المتهم لدى الضابطة العدلية التي أثبتت النيابة الظروف التي أدبت فيها طوعية واختياراً بما يجعلها متفقة وأحكام المادة (١٥٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- ٢ - اعتراف المتهم لدى مدعي عام عجلون وهو اعتراف قضائي يؤخذ به من ضمن ما يؤخذ من الأدلة .
- ٣ - أقوال المجني عليه الطفل المأخوذة على سبيل الاستدلال التي تطابقت مع اعترافات المتهم سالف الإشارة إليها .
- ٤ - شهادة والد الطفل المأخوذة عن المجني عليه .
- ٥ - شهادة والد الطفل المجني عليه المنقولة عن المجني عليه .

وحيث إن محكمة الجنايات وفي استخلاصها للواقعة الجرمية من الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث توصلت إلى النتيجة ذاتها التي توصلت إليها فإن ما توصلت إليه من هذه الجهة صادم صحيح القانون .

وحيث إن ما قارفه المتهم (المميز) من أفعال تمثلت باقتياد المجني عليه إلى منطقة شجرية وقيامه بتشليحه ملابسه السفلية ومن ثم قيامه بشلح ملابسه السفلية إلى أسفل الركبة وإخراج قضيبه المنتصب ووضعه على مؤخرة المجني عليه إنما تشكل جناية هتك العرض الموصوفة بالمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات كون هذه الأفعال استطلت

إلى عورة المجني عليه التي يحرص سائر الناس على حمايتها وصونها وخذشت الحياء العرضي لديه متفقين بدورنا مع تطبيق محكمة الجنايات الكبرى الحكم القانوني على الواقعة الجرمية التي استخلصتها .

كما نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني المنصوص عليه في المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات باعتبار أن المجني عليه لم يكمل الثانية عشرة من عمره .

مما يجعل سبب التمييز غير وارد ويتعين رده .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب تمييز المميز ما يكفي للرد عليه فنحيل إلى ردنا ذاك تحاشياً للإطالة والتكرار .

لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق س ٥ هـ